

Distr.: General
14 April 2009
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير، الذي مدد فيه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لغاية ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠، وأذن بنشر قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة لمتابعة القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وقرر أن يتم نقل السلطة من عملية الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى العنصر العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٢ - ويقدم هذا التقرير ما استجد من تطورات فيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة في ولاية جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد منذ تقريره الأخير المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/760). واستعرض التقرير الأعمال التحضيرية النهائية التي جرت بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي، لنقل السلطة من القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ويبرز التقرير المفاوضات بين البعثة وحكومتها وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن الترتيبات الإدارية والقانونية لنشر القوة التابعة للأمم المتحدة. وقيم التقرير أيضاً عملية تكوين القوة ونشرها، فضلاً عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة.

ثانياً - استكمال التطورات المستجدة

ألف - التطورات السياسية في تشاد

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكدت من جديد مجموعات المعارضة المسلحة التشادية عزمها على الاحتشاد ضد الرئيس التشادي إدريس ديبي إيتنو. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وبعد فترة من هدوء القتال وخمسة أشهر من المفاوضات،



وُقعت سبع مجموعات مسلحة إعلاناً لإنشاء ائتلاف جديد، هو اتحاد قوى المقاومة. وتشمل هذه المجموعة تجمع قوى التغيير واتحاد القوى من أجل التغيير والديمقراطية، واتحاد القوى الأساسي من أجل الديمقراطية والتنمية، والمجلس الديمقراطي الثوري، والجهة الشعبية من أجل النهضة الوطنية، وجهة خلاص الجمهورية واتحاد القوة من أجل الديمقراطية والتنمية. وفي نفس اليوم انضم إلى تلك المجموعة أيضاً الاتحاد الديمقراطي التشادي، بموجب بروتوكول مستقل. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، عُين تيمان إردمي قائد تجمع قوى التغيير، رئيساً للائتلاف. وفي ٢٠ آذار/مارس، عين اتحاد قوى المقاومة قيادته العسكرية، وشمل ذلك قائد القوة الجنرال طاهر أودجي. ولم تبق خارج الائتلاف إلا مجموعة واحدة فقط.

٤ - ولم يُحرز إلا القليل من التقدم في تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بين حكومة تشاد والمعارضة السياسية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمد مشروع قانوني للجنة الانتخابية المستقلة الوطنية والقانون الانتخابي من قبل الجمعية الوطنية. ومن ناحية ثانية، أصدر ائتلاف الأحزاب السياسية من أجل الدفاع عن الدستور بلاغاً في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر يندد فيه بالتشريع الجديد. ويدعي الائتلاف أنه خلافاً لأحكام اتفاق ١٣ آب/أغسطس، ستفتقر اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية إلى الاستقلال عن جهاز الدولة. وما زالت الحالة دون تسوية بالرغم من الاجتماعات العديدة بين ائتلاف الأحزاب السياسية من أجل الدفاع عن الدستور وممثلي الحكومة، والاجتماع الذي عقد بين الرئيس ديبو وأعضاء لجنة المتابعة والدعم (المنشأة لمتابعة تنفيذ الاتفاق)، في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وأثناء الزيارة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية في فرنسا برنار كوشنير إلى تشاد في ١٤ و ١٥ آذار/مارس، اجتمع مع أعضاء مكتب لجنة المتابعة، واقترح وساطة اثنين من الخبراء القانونيين من المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية. وقد قبل الجانبان هذا المقترح.

٥ - وقد نجمت توترات اجتماعية كبيرة عن زيادة تكاليف المعيشة، التي اقترنت بعدد من التدابير التقشفية التي بدأها الحكومة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، ولا سيما في نجامينا. وشملت التدابير المتخذة حظراً على تجارة الفحم وإنتاجه، وحملة مكثفة لترع السلاح مما استتبع إجراء عمليات تفتيش للمنازل والمركبات، وتدمير المساكن من أجل تهديد الطريق لإقامة مستشفيات ومبانٍ أخرى لأغراض الخدمات الاجتماعية، والتهديد بإزالة السيارات العتيقة من الشوارع من أجل تحسين مظهر المدينة. وهددت نقابات العمال وغيرها من المنظمات المجتمع المدني باتخاذ إجراء عام، إلا أن اقتراح القيام بإضراب عام في مطلع شباط/فبراير لم ينجح إلا جزئياً. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير منعت قوات الأمن، في نجامينا، مجموعة من النساء اللاتي تضررن بصفة خاصة بسبب حظر الفحم، من القيام بمسيرة احتجاج. وذكرت الحكومة أن الحظر ضروري لحماية البيئة، إلا أنه لم يُقدم بدائل عملية.

وفي مواجهة الاستياء المتزايد للجمهور، نفذت الحكومة بعض التدابير للتخفيف من ذلك، بما فيها خفض أسعار السلع الأساسية والنفط.

٦ - وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، قام الرئيس بإعادة تشكيل الوزارة. وكانت الوزارة قد أعيد تشكيلها لآخر مرة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ولم تتغير المسؤوليات المتعلقة بالوزارات الرئيسية وظل الوزراء الأربعة من ائتلاف الأحزاب السياسية للدفاع عن الدستور في مناصبهم. وانضم إلى الحكومة عشرة وزراء جدد مما يصل بمجموع عدد أعضاء الوزارة إلى ٤١ عضواً، من بينهم ٤ نساء. وقد أُخرج القائد المتمرد السابق، يايا ديلو، الذي انضم إلى الحكومة بعد هجوم فاشل قام به المتمردون في شباط/فبراير ٢٠٠٨، من منصبه كوزير للمناجم والطاقة.

باء - التطورات السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى

٧ - في الفترة من ٨ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ جرى حوار سياسي شامل بين الحكومة وبين الفئات السياسية والعسكرية الرئيسية. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وقّع الرئيس بوزيزه مرسومًا، بإقامة حكومة جديدة. مع ذلك، لا تزال الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية هشة. وقد تلقى مجلس الأمن إحاطة تفصيلية عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى من فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم عملية بناء السلام، في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6091).

جيم - التطورات الإقليمية

٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث بعض التقدم تجاه تسوية الصراع في دارفور. ففي ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، اجتمعت حكومة السودان وحركة العدل والمساواة في الدوحة، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع كبير وسطاء الأمم المتحدة من أجل دارفور، جبريل باسولي، ودولة قطر. وفي ١٧ شباط/فبراير، وقّع الطرفان على "اتفاق النوايا الحسنة وبناء الثقة"، وهي وثيقة أولية، التزم بموجبها كلا الجانبين بعملية إيجاد حل سلمي وسياسي للصراع. وقد طالب "الاتفاق" الطرفين بالامتناع عن مضايقة المشردين داخلياً، وضمان التدفق السلس للمعونة الإنسانية والالتزام بتبادل السجناء. وألزم "الاتفاق" الطرفين أيضاً بالانتهاء من وضع اتفاق إطاري فني أكثر في صورته النهائية، بحيث يصف بالتفصيل المجالات التي يتعين مناقشتها في المفاوضات الشاملة. وقام كلا الطرفين بعد ذلك بإطلاق سراح السجناء كبادرة على النوايا الحسنة. بيد أنه بعد قرار حكومة السودان بطرد ١٣ من المنظمات غير الحكومية الدولية وحل ٣ من المنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في

دارفور، أعلنت حركة العدل والمساواة عزمها على تعليق المشاركة في المفاوضات إلى أن تعدل حكومة السودان عن قرارها. ويواصل السيد باسولي التشاور مع جميع الأطراف والشركاء الإقليميين، من أجل دفع عملية السلام قدما.

٩ - ولم يحرز إلا القليل من التقدم في تنفيذ اتفاق داكار المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ بين السودان وتشاد منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ واجتماع فريق داكار للاتصال في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في نجامينا. وقد أرجئ الاجتماع السابع لفريق الاتصال، الذي كان من المقرر عقده في ١٥ شباط/فبراير في الخرطوم، إلى موعد يحدد فيما بعد خلال شهر، ثم أرجئ إلى أجل غير مسمى. وأعربت حكومة السودان بعد ذلك عن استعدادها لعقد اجتماع لفريق الاتصال في الخرطوم قبل نهاية شهر نيسان/أبريل. بيد أن التوتر لا يزال شديدا حيث تواصل الحكومتان اتهام إحداهم الأخرى بدعم فئات المعارضة المسلحة في أراضي كل منهما. وفي ٥ آذار/مارس، اجتمع أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني، مع الرئيس ديسي في نجامينا، وعرض تقديم المساعدة من أجل تحسين العلاقات بين تشاد والسودان، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية من أجل نشر قوة سلام وأمن أيدها اتفاق داكار.

دال - الأمن

١٠ - وفي شرق تشاد، سجلت هجمات مسلحة عديدة ضد المدنيين خلال فترة إعداد التقرير. وتسببت حالة انعدام الأمن السائدة وتداول الأسلحة الصغيرة دون مراقبة، في وقوع كثير من الحوادث. ونجحت حوادث أخرى عن حالات التوتر القائمة بين المجتمعات المحلية وبصفة خاصة، التوتر القائم بين مجتمعي الزغاوة وتاما المحليين في منطقة بيراك (منطقة وادي فيرا) تشكل مصدرا للقلق، حيث يحتمل أن تسفر الصدامات بين المجتمعات المحلية عن تشريد السكان المحليين.

١١ - وقد سجلت ٤٢ حادثة على الأقل ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في شرق تشاد خلال شهور كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٩، وتمثل بصورة رئيسية في اقتحام مجتمعات المكاتب، واختطاف السيارات. وفي جميع الحوادث المسجلة تقريبا، كان مرتكبوها يحملون أسلحة نارية. وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٢ آذار/مارس، حدثت ٤ هجمات ضد ثلاث من المنظمات الإنسانية الدولية في منطقتي وادي وسيل. ونتيجة لذلك، علقت إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية أنشطتها في مجال المياه والمرافق الصحية في كوكو، وكيري، ولوبوتيكي، وقامت بنقل موظفيها، بينما علقت منظمة أخرى أنشطتها في منطقة غوز بييدا.

١٢ - وفي أبيتشي قام جندي يعمل في القوة التابعة للاتحاد الأوروبي بإطلاق النار في ٧ نيسان/أبريل على اثنين من الجنود التابعين لنفس القوة وعلى جندي تابع لقوة البعثة، ثم على مدني تشادي في وقت لاحق من نفس اليوم فأرداهم قتلى. وفي ٩ نيسان/أبريل عثرت السلطات التشادية على ذلك الجندي وألقت القبض عليه على بعد ١٥ كيلومترا إلى الشرق من أبيتشي. وطوال مدة تلك الحادثة، تعاونت البعثة بصورة نشطة مع السلطات التشادية المعنية ومع القوة التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل العثور على مرتكب الجريمة.

١٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت مجموعات المعارضة المسلحة التشادية تعزيز قواتها في غرب دارفور بالقرب من الجنية. وفي الوقت ذاته، قامت القوات المسلحة الوطنية التشادية بتعزيز مراكزها بشكل كبير في شرق تشاد توقعاً لهجوم محتمل من قبل المتمردين. وفي ٢٤ آذار/مارس، عقد وزير العلاقات الخارجية في تشاد موسى فاكلي، اجتماعاً عاجلاً مع أعضاء السلك الدبلوماسي في نجامينا، وحذر الدبلوماسيين من وجود تهديد وشيك لهجوم يشنه المتمردون. وبينما لا تزال حالة التوتر عالية، لم يتم الإبلاغ عن حدوث هجمات عبر الحدود.

١٤ - وفي داخل منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لا تزال الحالة الأمنية هادئة نسبياً. ومع ذلك، أدت حالة انعدام الأمن الناجمة عن الصدامات بين قوات الحكومة والمتمردين في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى تشريد السكان إلى داخل تشاد (انظر هاء أدناه). ورداً على انتشار المجموعات المسلحة التي تتحرك داخل منطقة الحدود في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى، تقوم القوات المسلحة الوطنية التشادية بتعزيز قواتها على طول الحدود الجنوبية لتشاد.

١٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض قامت البعثة بالتحقق من ٤٢٠ كيلومتراً من طرق الإمدادات الرئيسية بين أبيتشي، وفرشانا، وغوز بيدا، داخل منطقة عملياتها في شرق تشاد، وأكدت أنها خالية من وجود الألغام والمتفجرات المتخلفة عن الحروب. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت زيارات لـ ١٠٥ من القرى والمجتمعات المحلية، التي يسكنها قرابة ١١ ٠٠٠ من السكان، وتم جمع وتدمير ما مجموعه ٤١٣ ٣ قطعة من الذخائر المهجورة وغير المنفجرة.

هاء - الحالة الإنسانية

١٦ - لا يزال شرق تشاد يواجه أزمة إنسانية خطيرة. ولا يزال أكثر من ٥٠ من وكالات المعونة الإنسانية توفر الأغذية والمياه/المرافق الصحية، والرعاية الصحية، والحماية والتعليم التي تشتد الحاجة إليها، إلى ما يقرب من ٢٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين السودانيين في ١٢ مخيماً، و ١٦٦ ٠٠٠ من المشردين داخلياً يعيشون في ٣٨ موقعا، فضلاً عن ٧٠٠ ٠٠٠ من بين

السكان المحليين. ولا يزال انعدام الأمن يشكل العائق الرئيسي أمام العمليات الإنسانية، وأمام عودة المشردين داخليا، واللاجئين إلى أماكن منشئهم. ولم تحدث حالات عودة بشكل كبير للاجئين أو المشردين داخليا، منذ تقرير الأحيار.

١٧ - وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وعقب انسحاب القوات المسلحة الوطنية التشادية من دوغدوري (منطقة سيلا)، أجبرت الهجمات المباشرة على العاملين في المجال الإنساني، على مغادرة المنطقة، وتوقفت بذلك المعونة التي كانت تقدم إلى ٢٨ ٠٠٠ من المشردين داخليا، وإلى المجتمع المحلي المضيف. وعلى إثر الدعوة التي قامت بها البعثة على مستوى رفيع لدى السلطات المحلية والوطنية، إلى جانب التحسينات التي قادتها الحكومة في المجال الأمني، عاد العاملون في مجال المعونة الإنسانية إلى المنطقة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١٨ - واستؤنف أيضا توفير المساعدة الإنسانية في مخيم آم ناباك للاجئين في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وكانت الأنشطة الإنسانية قد علّقت في المخيم منذ الهجوم الذي قامت به عناصر مسلحة على مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هناك أثناء عملية التسجيل في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وعقب إجراء عملية لترع السلاح، تعاونت السلطات المحلية مع الجهات الفاعلة الإنسانية لكفالة استئناف تقديم المعونة إلى المخيم، الذي يؤوي ١٦ ٠٠٠ لاجئ.

١٩ - وفي ٤ آذار/مارس، قامت حكومة السودان بطرد ١٣ من المنظمات غير الحكومية الدولية وحلت ثلاث من المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تعمل في دارفور. وطبقا للحكومة المشتركة للسودان - كانت تقييمات الأمم المتحدة التي أجريت في ولايات دارفور الثلاث في الفترة من ١١-١٩ آذار/مارس، ٢٠٠٩، والتدابير المؤقتة التي نفذتها الحكومة، والكيانات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تساعد مؤقتا على تلبية الاحتياجات العاجلة للمدنيين، ومن ناحية ثانية، فإن العديد من هذه التدابير سينقضي أجله بانتهاء شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مما سينجم عنه أوجه عجز كبيرة بما في ذلك في مجالات الأغذية، والمياه، والصحة، وتعمل البعثة بالاشتراك مع الأوساط الإنسانية من أجل وضع خطة طوارئ، إذا حدث تحرك للسكان عبر الحدود.

٢٠ - ومنذ منتصف شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أسفرت الصدامات بين الفئات المتمردة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، عن تدفق جديد ومستمر للاجئين من شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى منطقة سلامات في تشاد. وتُقدّر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه قد وصل ما يقرب من ١٦ ٠٠٠ من اللاجئين الجدد، مما يصل بمجموع

عدد اللاجئين الذين يتلقون المعونة الإنسانية في تشاد، إلى ما يقرب من ٣٢٠ ٠٠٠. ويعيش اللاجئون الجدد و ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال، في عدد من المواقع في تشاد، في الوقت الحالي بالقرب من الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثا - نشر قوة الأمم المتحدة

ألف - التحضيرات القانونية والإدارية

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعت البعثة حكومي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى وضع الترتيبات القانونية والإدارية اللازمة لنشر قوة الأمم المتحدة. وفي ١٣ شباط/فبراير، وقعت البعثة وحكومة تشاد مذكرة تفاهم، تنص على نقل مواقع قوة الاتحاد الأوروبي والهيكل الأساسي للبعثة، عند نقلهما من قوة الاتحاد الأوروبي إلى الحكومة في ١٥ آذار/مارس. ونص الاتفاق على أن تكون الأمم المتحدة هي المستعمل الوحيد دون مقابل لجميع مواقع قوة الاتحاد الأوروبي عدا اثنين، فضلا عن الهيكل الأساسي، طوال مدة ولاية القوة. ونص كذلك على أن تتمتع الأمم المتحدة باستخدام مؤقت وحصري لأماكن اصطفاط الطائرات في مطاري نجامينا وأيتشي حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وتعهدت البعثة ببناء أماكن اصطفاط جديدة في المطارين، لاستخدامها الخاص في كل من نجامينا وأيتشي.

٢٢ - وفي ٣ و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ قدمت البعثة إلى حكومي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، على التوالي مشروع تعديلات على اتفاقي وضع البعثة، بحيث تعكس العنصر العسكري للبعثة. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩)، يعد الاتفاق النموذجي لتحديد مركز القوات نافذ المفعول في كلا البلدين لتكملة الاتفاقات الحالية حتى يتم تعديلها.

٢٣ - وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وافقت البعثة وقوة الاتحاد الأوروبي على نص الترتيب التقني لعملية التسليم. ويغطي الترتيب المسائل التنفيذية، وحماية القوة، وتقاسم المعلومات، فضلا عن القيادة والسيطرة والتنسيق خلال الفترة الانتقالية، من أجل ضمان الانتقال السلس من قوة الاتحاد الأوروبي إلى البعثة. وطبقا للاتفاق، ستقدم الأمم المتحدة، في حدود ما هو متاح لها من وسائل وقدرات، الدعم العكسي اللازم للانسحاب التدريجي لقوة الاتحاد الأوروبي، الذي يتعين استكمالها بنهاية شهر أيار/مايو ٢٠٠٩.

باء - نقل السلطة

٢٤ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩)، المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير، نقلت قوة الاتحاد الأوروبي رسميا في ١٥ آذار/مارس سلطتها العسكرية إلى العنصر العسكري المنشأ حديثا والتابع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تميز ذلك الحدث باحتفالات في سائر منطقة العمليات، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي أبيشي، حضر الاحتفال وزير العلاقات الخارجية في تشاد، موسى فاكلي، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، ألان لوروي، ووزير الشؤون الخارجية في فرنسا، برنارد كوشنير، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في السودان، ولعملية قوة الاتحاد الأوروبي، تورين برايل، وقائد عملية قوة الاتحاد الأوروبي، الجنرال باتريك ناش، والممثل الخاص للأمين العام، هيكتور أنغيلو، فضلا عن ممثلي السلك الدبلوماسي في تشاد.

٢٥ - وقبل منتصف ليلة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، بدقيقة واحدة، تسلّم قائد القوة، الفريق الحاج محمدو كانجي، السنغال، السيطرة التنفيذية لقوة الأمم المتحدة المؤلفة من ٢٠٨٥ فردا. وشملت القوة ١٨٧٧ فردا أُعيد إلحاقهم من بين أفراد ثمانية من البلدان المساهمة في قوة الاتحاد الأوروبي، وهي (فرنسا، وهولندا، وكرواتيا، وأيرلندا، وروسيا، والنمسا، وفنلندا، وألبانيا)، و ١٤٠ فردا من بلدين مساهمين جديدين، هما (توغو وغانا)، و ٦٨ من ضباط أركان مقر القوة الجدد، من بلدان مختلفة. وسوف تظل إيطاليا في الميدان، تحت قيادة قوة الاتحاد الأوروبي، من أجل تقديم الدعم إلى البعثة إلى أن يتم نشر مستشفى المستوى الثاني النرويجي في منتصف أيار/مايو.

٢٦ - ويُعزى إلى حد كبير نجاح نقل السلطة، إلى التعاون القوي بين قوة الاتحاد الأوروبي ومقر البعثة، وبخاصة الجهود التي بذلها فريق التخطيط الأساسي مشترك ضمن إطار زميني مضغوط للغاية. وقد بدأ فريق التخطيط الأساسي الذي تألف أول الأمر من ١٣ من الضباط العسكريين، التخطيط والتحضيرات من أجل نقل السلطة ونشر قوة الأمم المتحدة، وذلك في نيويورك في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بالاشتراك مع موظفين من قوة الاتحاد الأوروبي ومن إدارة عمليات حفظ السلام. ونُشر فريق التخطيط الأساسي بعد ذلك في تشاد في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لمواصلة التخطيط في الميدان. وقد مكّن التعاون القائم بين قوة الاتحاد الأوروبي، وفريق التخطيط الأساسي، والبعثة، سواء في الميدان أو في المقر، من التغلب على تحديات تنفيذية كبيرة.

٢٧ - وخلال تلك الفترة كلها، قام ضباط الاتصال العسكريون التابعين للبعثة بالاتصال بقوة الاتحاد الأوروبي وبجميع أصحاب المصلحة في نجامينا، وأبيشي، وفرشانا، وغوز بيدا،

وإرييا، وبراو في جمهورية أفريقيا الوسطى. وطبقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩)، يجري تخفيض عدد ضباط الاتصال من قوامه الحالي، وهو ٤٠ ضابطا، إلى ٢٥ ضابطا. وسيواصل ضباط الاتصال هؤلاء العمل مع السلطات الوطنية والمحلية لكفالة الاتصال بصورة فعالة.

٢٨ - وكانت الخبرة والاستمرارية اللتين وفرتهما وحدات قوة الاتحاد الأوروبي التي أعيد إلحاقها ذات قيمة لا تُقدر فيما يتعلق بكفالة التنفيذ الفوري والفعال للولاية العسكرية للبعثة. فبعد نقل السلطة مباشرة، بدأت قوة البعثة العمليات توطيدا لولايتها، في جميع القطاعات، مع الإحاطة بالحالة. ومنذ انتقال السلطة، دأبت البعثة على تسيير دوريات يومية عددها ١٥ في المتوسط، ووحدات حراسة عسكرية.

جيم - تشكيل القوة والتحديات

٢٩ - اعتبارا من ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان قوام قوة البعثة ٢٠٧٩ فردا، ويمثل هذا ٤٠ في المائة من القوام المأذون به لها، وهو ٢٠٠ ٥ فرد. وسيتم بناء القوة تدريجيا، مع فترة توطيد قبل بدء موسم الأمطار في حزيران/يونيه. ومن المتوقع أن تصل البعثة إلى قوامها الكامل من القوات بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. ونظرا لأن معظم البلدان المساهمة بقوات لم تقطع التزاما رسميا تجاه البعثة إلى ما بعد اعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩)، كان الإطار الزمني لتشكيل القوة ونشرها قصيرا بشكل غير عادي. ونتيجة لهذا، لم يمكن اختتام جميع المفاوضات المتعلقة بمذكرة التفاهم قبل نشر الوحدات، وكان من المتعذر بالنسبة لبعض البلدان المساهمة بقوات شراء جميع المعدات اللازمة للنشر في الوقت المناسب. وإضافة إلى ذلك، تعرقل الحركة الجوية، وقيود الشحن الجوي في مطار انجمينا النشر المتزامن للوحدات. ومع ذلك، تجري الاستعدادات لاستكمال نشر الوحدات القادمة من غانا وتوغو، ومراقبة الكتيبة الاحتياطية النيبالية في أبيتشي، مما يصل بمجموع قوام القوة إلى ٣ ٨٤٥ فردا (من جميع الرتب) بحلول نهاية حزيران/يونيه.

٣٠ - ومما يؤسف له أن الأمانة العامة لم تتلق بعد الالتزامات المتعلقة بجميع احتياجات القوة. ولم ترد التبرعات المتعلقة بوحدة الإشارة، وعلى مدى أطول ما يتعلق بتناوب الدعم اللوجستي والعناصر الهندسية، المستحقة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، لم يرد إلى الأمم المتحدة من التبرعات إلا ما يتعلق بـ ٦ طائرات هليكوبتر عسكرية من بين ١٨ طائرة وردت تفصيلات بشأنها في احتياجات القوة. ويتطلب المفهوم العسكري للعمليات أن تمتلك البعثة قدرة استطلاعية تتيح توسيع نطاق استخداماتها، ومن أجلها تعد الطائرات العسكرية القادرة على العمل في جميع الأجواء، وفي العمليات النهارية والليلية،

حيوية. وفي ضوء الوقت اللازم لتشكيل ونشر الوحدات في تشاد، تشتد الحاجة إلى الالتزامات المتعلقة بقدراتها الجوية بما يكفل أن تكون للقوة قدرة كافية لتنفيذ ولايتها.

رابعاً - معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية البعثة

ألف - دعم المفزة الأمنية المتكاملة

٣١ - أكملت البعثة، بتخريج ٢٤٦ ضابطاً من المفزة الأمنية المتكاملة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، تدريب المفزة الأمنية المتكاملة التي يبلغ قوامها ٨٥٠ فرداً، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن بموجب القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧). ونظمت حكومة تشاد حفلاً في ٢٦ شباط/فبراير في أبيتشي، للاحتفال ببلوغ المفزة الأمنية المتكاملة قوامها الكامل. واعتباراً من ٢٧ آذار/مارس، تم نشر ٦٦٧ من ضباط المفزة في ٦ مواقع للمفزة و ١٢ مركزاً في عموم المنطقة الشرقية من تشاد، بما في ذلك أبيتشي وباهاي وفرشانا وغريدا وغوز بيذا وغوز عامر وإريبا وجبل وبريدجينغ وغاغا وإريديمي وتولوم وآم ناباك وترينغ وكونونغو وأوري كاسوني وميل، فضلاً عن مركز القيادة في نجامينا. وبناء على طلب شركاء المساعدة الإنسانية للبعثة وأصحاب المصلحة في الميدان، من المقرر إقامة مركز لشرطة المفزة في كوكو أنغارانا (منطقة سيلا) تابع لمركز الشرطة في غوز بيذا. ومن المتوقع أن يكتمل النشر بنهاية نيسان/أبريل. وفي ٣١ آذار/مارس، تم نشر ما مجموعه ٢٤٠ ضابطاً من شرطة الأمم المتحدة في تشاد.

٣٢ - ومنذ انتهاء المرحلة الابتدائية لنشر المفزة أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وضباط المفزة يُسيرون دوريات يومية وليلية في مناطق عملياتهم مساهمةً منهم في جهود فرض القانون وحفظ النظام في مواقع اللاجئين ومخيمات المشردين داخلياً والمناطق المجاورة لها. وقد قاموا، إلى تاريخه، باعتقال ٨١ فرداً متهمين بالضلوع في ارتكاب جرائم خطيرة، وفتشوا ٨٠٠ مركبة وأمنوا ما يزيد على ٩٠٠ من قوافل المعونة الإنسانية. واسترجع ضباط المفزة أيضاً أربع مركبات مملوكة لوكالات إنسانية غوثية ومنظمات غير حكومية، بينها مركبتان مسروقتان في السودان ومهربتان عبر الحدود.

٣٣ - ورغم أن المفزة قد حققت نجاحاً واتسمت بالانضباط إجمالاً في تنفيذ ولايتها، فقد وقعت بعض حوادث عدم الانضباط. ففي ٦ آذار/مارس، تورط أربعة من ضباط المفزة في مركز شرطة بريدجينغ في إطلاق نار بالخطأ أثناء حفل زفاف. حيث استخدم أحد الضباط سلاحاً من نوع AK/47 لإطلاق النار في الهواء احتفالاً، مما تسبب في جرح ثلاثة لاجئين في المخيم. وتلقى اثنان من المصابين العلاج الطبي في مستشفى آدري وعادا إلى مزلهم بعدئذ.

وتم اعتقال الجاني واحتجازه على يد الدرك في هاجر حديد، وقد تقرر إجراء محاكمة له. وفي ٢٢ آذار/مارس، زُعم أن قائدا محليا للمفرزة قام بقتل مدني في فرشاننا مستعينا بسلاحه الرسمي. وقام الدرك باعتقال القائد، فيما تجري الشرطة حاليا تحقيقا في الحادث. وفتحت المفرزة أيضا تحقيقا تأديبيا، بينما تتابع البعثة عن كثب تطورات القضية. وفي ٤ نيسان/أبريل، احتجز أحد ضباط شرطة الأمم المتحدة على يد ضابط من المفرزة قريبا من غيريدا. وبعد تدخل نائب قائد المفرزة، أفرج عن ضابط شرطة الأمم المتحدة دون أن يمسه أذى، وجرى اعتقال الجاني واحتجازه لدى الدرك المحلي. وسعيا إلى تجنب وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل، تعمل البعثة مع السلطات المحلية من أجل تنفيذ كامل مفهوم العمليات الذي ينص على تجهيز مقار الشرطة ومراكزها بخزائن للبنادق. وسيتم في الأجل الطويل تشييد غرفة مكرسة لتخزين الأسلحة في كل واحد من مراكز الشرطة.

٣٤ - وما زالت البعثة تواجه تحديات لوجستية جسيمة في ما يتعلق بإقامة الهياكل الأساسية للمفرزة وتقديم الدعم لعمليات المفرزة. ولم يتسن إكمال تشييد مقار الشرطة ومراكزها وأماكن الإيواء بسبب صعوبات في تحديد متعاقد مناسب ونقص اليد العاملة الماهرة. ورغم تركيب مكاتب جاهزة في معظم مراكز الشرطة، فإن العديد من عناصر المفرزة لا يزالون يقيمون في خيام. ونتيجة لذلك، وافقت البعثة على دفع بدلات سكن لأفراد المفرزة ما داموا في أماكن إقامة مؤقتة، علاوة على أجورهم وبدلات الغذاء. ويجري حاليا تركيب نظام للاتصالات اللاسلكية ذي تردد عال جدا. وإثر طلبات متكررة من السلطات الوطنية، شرعت البعثة في شراء شاحنات (بيك آب) لغرض استخدامها من جانب بعض عناصر المفرزة.

٣٥ - واعتبارا من ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ جرى استلام تبرعات للصندوق الاستئماني لدعم أنشطة البعثة من كل من الاتحاد الأوروبي وأيرلندا وبلجيكا والجمهورية التشيكية ولكسمبرغ والنرويج وهولندا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وبلغ مجموع ما ورد من أموال ٩ ٢١ مليون دولار، مقارنة بمجموع الميزانية البالغ ٢ ٢٣ مليون دولار لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ومن أجل استدامة الأنشطة التي يدعمها الصندوق في عام ٢٠١٠، يقدر أن تكون هناك حاجة إلى مبلغ إضافي قدره ٥ ٢٩ مليون دولار، بما فيه ١٨ مليون دولار لمواصلة تقديم الدعم للمفرزة و ١١ مليون دولار لأنشطة سيادة القانون التي تضطلع بها البعثة في مجالات العدالة والسجون، والتي تعد ضرورية لاستكمال وتحسين فعالية المفرزة إجمالا.

٣٦ - وفي أعقاب اكتمال نشر ضباط المفزة، سيقوم ممثلون كبار عن إدارة عمليات حفظ السلام أواخر نيسان/أبريل ومطلع أيار/مايو بإجراء تقييم شامل للمفزة (بما في ذلك المفهوم والمرافق والمعدات والآثار الميدانية).

باء - العدالة والسجون

٣٧ - قامت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بوضع نظام لتتبع قضايا الأفراد المعتقلين أو المحتجزين على يد المفزة. وتجري تجربة النظام في غوز بيدا بهدف توسيع نطاقه ليشمل أنحاء أخرى من شرق تشاد. وفي الفترة من ١٥ كانون الثاني/يناير إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، قدمت البعثة التدريب لما مجموعه ٢٠٦ ضباط من المفزة في مجالات المدونة الجنائية والتنظيم القضائي وأساليب التحقيق، من أجل إعدادهم كشرطة للتحقيق الجنائي في مختلف مقار المفزة.

٣٨ - وفي مستهل شباط/فبراير، تولت البعثة تيسير أول زيارة رسمية لوزير العدل إلى شرق تشاد، من أجل تقييم النظام القضائي في المنطقة. وفي ٣١ آذار/مارس، انتدب للعمل في شرق تشاد ٣٧ من أصل ١٨٠ قاضيا عينتهم الحكومة في الآونة الأخيرة. وقدمت البعثة الدعم بوجه خاص لعملية انتداب القضاة والمدعي العام في المحكمة الابتدائية لإريبا في ٢١ كانون الثاني/يناير. وتعكف البعثة حاليا أيضا على تجهيز مركز المعلومات القانونية لغوز بيدا وإريبا بالمعدات الحاسوبية والمكتبية.

٣٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، يسرت البعثة تشييد وحدة مستقلة للفتيان في سجن أبيتشي، مستعينة بأموال من المشاريع السريعة الأثر. وقامت البعثة أيضا بتجديد مستوصف سجن أبيتشي وتجهيزه بالمعدات، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة التنمية الدولية وشركاء آخرين. واستمرت البعثة في إسداء المشورة لسلطات السجون وتوجيهها بشأن أفضل الممارسات والإدارة اليومية للسجون والنظافة والرعاية الصحية، وتقديم المساعدة لإدارة السجون التشادية من أجل إعداد منهاج تدريب وطني تحضيراً لعملية استقدام وتدريب موظفي السجون التي يتوقع أن تبدأ وشيكا بنهاية نيسان/أبريل. وواصلت البعثة أيضا دعمها لحكومة تشاد من أجل صياغة قانون جديد للسجون، ينص على إنشاء وحدة مكرسة لموظفي السجون في تشاد لتدارك المشكلة الحادة التي يعاني منها النظام في مجال الملاك الوظيفي.

جيم - حقوق الإنسان

٤٠ - أجرت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما يزيد على ٥٠ مهمة رصد وتحقيق في القرى ومواقع المشردين داخليا ومخيمات اللاجئين في شرق تشاد. وإجمالاً، فإن غياب إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية أو ضعفهما في المنطقة الشرقية ما فتئ يشكل تحدياً رئيسياً أمام تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب. ولا تزال الاعتقالات التعسفية وحالات الحبس الاحتياطي المطول سائدة في السجون ومرافق الاحتجاز التي تتطلب تطويراً كبيراً كيما تستوفي المعايير المقبولة.

٤١ - وظلت حوادث العنف الجنسي والجنساني بما في ذلك العنف ضد الأطفال في أوساط اللاجئين والمشردين داخليا تشكل مصدر قلق بالغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووثقت البعثة ما مجموعه ٢١ حالة عنف جنسي وجنساني، غالبيتها حوادث اغتصاب. وفي ثلاث من حالات الاغتصاب هذه التي وقعت في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في آدري وفي ٩ كانون الثاني/يناير في مخيم اللاجئين في تولوم وفي ١٩ كانون الثاني/يناير في أبيتشي، كان الضحايا من الأطفال. ولم تقم السلطات التشادية بإحالة تلك الحالات إلى المحاكم. وكثيراً ما لا يقوم ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني الذين يشبطهم ضعف النظام القضائي في شرق تشاد، بالإبلاغ عن الحوادث. وعندما يتمكنون من التعرف على الجاني، فإنهم كثيراً ما يلجأون إلى آليات العدالة التقليدية، بما في ذلك التسويات الودية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة أيضاً بتوثيق الكثير من حالات الزواج المبكر القسري الذي تتضرر منه الفتيات في شرق تشاد.

٤٢ - وأجرت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير زيارات رصد أسبوعية إلى مراكز الاحتجاز، بما فيها السجون في أبيتشي وإرييا وآدري وخلايا الاعتقال التابعة للدرك في أبيتشي وبيلتين وإرييا وغوز بيدا وكوكو وهاجر حديد وفرشانا والطينة. وسجلت حالات متكررة من الحبس الاحتياطي المطول. وكشفت البعثة في غوز بيدا، على سبيل المثال، عن وجود ١١ محتجزاً موقوفين لفترات تتراوح بين ٥ أيام و ٥٩ يوماً. وسجل موظفو حقوق الإنسان أن خمسة من المحتجزين الثمانية في خلية الاعتقال التابعة للدرك في الطينة، لبثوا في السجن الاحتياطي لفترات تصل ثمانية أشهر.

٤٣ - وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة حقوق الإنسان وتعزيز الحريات، مع التركيز على التحضير لمنتدى وطني لحقوق الإنسان، من المقرر أن يعقد مبدئياً في تموز/يوليه ٢٠٠٩، ويركز على وضع خطة عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة أيضاً بتيسير الزيارة الميدانية الثانية لوزارة حقوق الإنسان إلى

شرق تشاد في الفترة من ١٠ إلى ١٣ آذار/مارس، وهي الزيارة التي مكنت الوزير من تقييم الحالة الراهنة لحقوق الإنسان والجهود التي تبذلها السلطات من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

٤٤ - واستمرت البعثة تتلقى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، معلومات عن اختفاء الأطفال من مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا، لتجنيدهم في صفوف القوات المتصارعة حسب ما يُزعم. وشملت تلك المعلومات ما يلي: في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، تم الإبلاغ عن فقدان ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١١ سنة من موقع المشردين داخليا في غورونكوم؛ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أُبلغ عن فقدان ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة من موقع المشردين داخليا في كوبيغو؛ وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أُبلغ عن فقدان سبعة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٤ سنة من مخيم اللاجئين في جبل. وأُبلغ أيضا عن فقدان ١٣ طفلا آخرين من المخيم نفسه وفي ظروف مماثلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وكما ورد بالتفصيل في تقرير المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨ (S/2008/532)، أنشئت في تشاد فرقة عمل معنية بالرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

دال - الشؤون المدنية

٤٥ - واصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير جهودها الرامية إلى تعزيز الحوار الداخلي بين المجتمعات المحلية في شرق تشاد. وفي غوز بيدا (منطقة دار سيلا)، أجرت البعثة عددا من الزيارات إلى مواقع المشردين داخليا من أجل الوقوف على المسائل الملحة وتعزيز الحوار فيما بين ممثلي المجتمعات المحلية. وفي منطقة كيري في المعرضة للتوتر (منطقة دار سيلا)، كثفت البعثة اتصالاتها بالشركاء المحليين من أجل تشجيع قيام حوار أوسع وأشمل. وفي غيريدا (منطقة وادي فيرا)، بادرت البعثة بعقد اجتماعات مع السلطات المحلية بعد أن تلقت في آذار/مارس ٢٠٠٩ تقارير عن نشوء مزيد من التوتر بين اللاجئين والمجتمع المحلي. واتخذت أيضا خطوات نحو تعزيز الحوار بين مجموعتي الماساليت والزغاوة العرقيتين في منطقة ميانا (منطقة وادي). وفي فرشانا، أيدت البعثة الحوار القائم من أجل تبديد التوتر الناشئ بين المشردين داخليا والمجتمع المحلي بسبب الافتقار إلى موارد كافية. وسعى من البعثة إلى تلافي نشوء مثل هذا التوتر، أجازت مشروعين سريعين الأثر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لحفر آبار مياه في مناطق العودة في كل من ديوير وخوم (منطقة وادي).

هاء - القضايا الجنسانية

٤٦ - واصلت البعثة خلال الفترة قيد الاستعراض تنفيذ الجانب المتعلق بالقضايا الجنسانية ضمن ولايتها، مع التركيز على المجالات التالية: إشراك المرأة في الحوار بين المجتمعات المحلية؛ ومنع العنف الجنسي والجنساني؛ وتقديم الدعم إلى مفرزة الأمن المتكاملة وضباط شرطة البعثة. وعملت البعثة وشركاؤها على مواءمة التدابير المستخدمة في معالجة قضايا العنف الجنسي. وشرعت في إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لتتبع مسار قضايا العنف الجنسي والجنساني، وسيتولى صندوق الأمم المتحدة للسكان صيانة قاعدة البيانات.

٤٧ - وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير، نظمت البعثة حلقة عمل لإذكاء وعي اللاجئين والمشردين داخليا، وكذلك نساء المجتمع المحلي المستضيف في فرشانا، بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وكان الهدف من حلقة العمل هو تحديد قيادات نسائية ومساعدتهن في التأهب للمشاركة في حلقات العمل التي تنظمها البعثة بشأن الحوار بين المجتمعات المحلية. ووفرت البعثة أيضا التدريب لمجندي مفرزة الأمن المتكاملة في مجال المعايير الجنسانية ومعايير العنف الجنسي والجنساني، وستقوم في الأشهر القادمة بإدماج الجوانب الجنسانية في التدريب أثناء الخدمة الموجه لأفراد المفرزة. ومن بين ضباط المفرزة الذين يصل عددهم إلى ٨٥٠ ضابطا، هناك ٨١ امرأة، أو ما يعادل تقريبا ١٠ في المائة من الضباط.

خامسا - دعم البعثة

٤٨ - شاركت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على نحو مكثف في الجهود الرامية إلى تحقيق انتقال سلس من قوة الاتحاد الأوروبي إلى قوة الأمم المتحدة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩. وتعززت هذه الجهود بفضل التعاون والتنسيق الفعالين بين قوة الاتحاد الأوروبي والبعثة وأحكام الاتفاق التقني بين البعثتين.

٤٩ - وكما ذكر أعلاه، تعهدت البعثة، وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة تشاد والبعثة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ببناء مكاين جديدين لاصطفاف الطائرات بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩: أحدهما في أيسشي والآخر في المطار الدولي بنجامينا. وسيجري بناء الأماكن الإضافية لاصطفاف الطائرات بموجب عقود تجارية.

٥٠ - ولا يزال إنشاء المعسكرات المتكاملة للحيش والشرطة وتوسيعها في منطقة البعثة متأخرين عن الموعد المقرر، حيث ما زالت تسوية مسائل المعدات وإدارة المشاريع عالقة. وتعكف البعثة حاليا على دراسة جميع الخيارات والبدائل لتقديم الدعم التنفيذي الأمثل

للوحدات العسكرية الموجودة بالفعل على أرض الواقع، وكذلك للوحدات التي ستنتشر عما قريب. ومن المتوقع أن تكتمل المعسكرات قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

٥١ - ووضعت البعثة خطة على مراحل ليتسنى النشر الكامل لقوات الأمم المتحدة البالغ عددها ٢٠٠ ٥ جندي، بزيادة ٢٠٠٠ جندي مقارنة بالقوات التي نشرت تحت قيادة قوة الاتحاد الأوروبي، وذلك في القواعد الواقعة في تشاد، بما في ذلك في باهاي (شمال البلد)، وغيريدا (وسط البلد)، وكوكو أنغارانا (جنوب البلد)، وكذلك في المعسكر الدائم في بيراو، بجمهورية أفريقيا الوسطى. ونظرا لصعوبة تحديد الخدمات الكافية بموجب عقود محلية، ستستخدم البعثة قدرتها الهندسية المدنية والعسكرية لتسريع عملية البناء ونشر القوات. ولن يؤثر ذلك في قدرة قوات البعثة.

٥٢ - ولا تزال أحوال معيشة الأفراد المدنيين والعسكريين في شرق تشاد صعبة وغير مستقرة للغاية. ونتيجة لذلك، يشكل استقدام موظفين مؤهلين والاحتفاظ بهم تحديا يثير قلقا بالغاً.

سادسا - السلامة والأمن

٥٣ - ظلت المرحلة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في المستوى الرابع في شمال تشاد وشرقها، نتيجة لاستمرار تدهور أوجه التوتر على الحدود مع السودان، مما يزيد من تفاقم الإجرام واللصوصية ويوهن قدرة مجتمع المساعدة الإنسانية على تنفيذ البرامج. وما زالت المرحلة الثالثة سارية المفعول في انجمينا والمناطق الجنوبية. وفي شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال المرحلة الرابعة سارية المفعول في منطقة عمليات البعثة.

سابعا - ملاحظات وتوصيات

٥٤ - يبين نجاح نقل السلطة في ١٥ آذار/مارس الجهود الجماعية التي بذلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحكومتا تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، كما يشكل خطوة مهمة للأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أعرب عن ارتياحي لسلسلة انتقال السلطة بين قوة الاتحاد الأوروبي والبعثة، وأن أشيد بقيادة قوة الاتحاد الأوروبي، بل وأيضا بجميع الرجال والنساء في القوة، لمساهماتهم في السلام والأمن وحماية المدنيين.

٥٥ - وأود أن أعرب عن امتناني للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لاستعدادها لنشر قوة الاتحاد الأوروبي. فهذه أول مرة يوفر فيها الاتحاد الأوروبي تريبا عسكريا انتقاليا ريثما تُنشر

قوة تابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يستخلصا الدروس من هذه التجربة المشتركة لأغراض المستقبل. وقد أتاحت إعادة إلحاق جزء كبير من قوات الاتحاد الأوروبي توطيد استمرارية وجود الأمم المتحدة، التي ثبت أنها كانت أساسية في سلاسة انتقال السلطة وفعالية قوة الأمم المتحدة في البداية. وأود أن أعرب عن امتناني بوجه خاص لجميع البلدان المساهمة بقوات في قوة الاتحاد الأوروبي، التي وافقت على تمديد نشر وحداتها في إطار قوة الأمم المتحدة.

٥٦ - وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لحكومة تشاد فيما يتصل بوضع الصيغة النهائية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ لمذكرة تفاهم بشأن نقل مواقع القوة وهيكلها الأساسية. وأشجع حكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على توقيع مشاريع تعديل اتفاقات مركز البعثة، التي تم تقديمها إلى الحكومتين على السواء، على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩).

٥٧ - ويشكل اكتمال تدريب ٨٥٠ من عناصر مفرزة الأمن المتكاملة المأذون لهم ونشرهم إلى شرق تشاد إنجازا ملموسا سيساهم في هئية بيئة أكثر أمنا للاجئين والمشردين داخليا والفئات الضعيفة من السكان في المنطقة. ولكفالة استمرار هذه المساهمة، من المرجح أن المفرزة ستحتاج إلى دعم متواصل من البعثة. لذلك، أناشد الجهات المانحة أن تواصل تقديم الدعم المالي اللازم للصندوق الاستئماني للمفرزة، وأن تقدم الدعم أيضا لبرامج سيادة القانون المكتملة لأنشطة المفرزة.

٥٨ - وفي المستقبل القريب، سيكون من المهم التفكير في جدوى تحويل المفرزة من مبادرة مدعومة من الجهات المانحة إلى مبادرة ممولة من حكومة تشاد، وفقا للنقاط المرجعية لتخفيض قوام البعثة التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٨٦١ (٢٠٠٩). وسيشكل ذلك محور التقييم الشامل المقبل لمفهوم المفرزة، الذي سيجري في نهاية نيسان/أبريل وبداية أيار/مايو.

٥٩ - ولكي تكون البعثة قادرة على أداء ولايتها بشكل فعال للمساهمة في حماية المدنيين، من المهم أن تبلغ قوتها قوامها الكامل وأن تكتمل قدرتها التشغيلية في أقرب وقت ممكن. وكما هو مبين في هذا التقرير، لم تلتق الأمانة العامة تعهدات بتوفير الوحدات المهمة، بما في ذلك ١٢ طائرة عمودية عسكرية من أصل ١٨ طائرة عمودية عسكرية مطلوبة. وأحث الدول الأعضاء على توفير ما تبقى من أفراد القوة والمعدات الداعمة، ولا سيما الطائرات العمودية العسكرية القادرة على الرؤية الليلية، تمكينا للبعثة من أداء ولايتها دونما عائق. وأشجع أيضا مجلس الأمن على حث الدول الأعضاء على توفير هذه الأصول.

٦٠ - وقد طلب إلي مجلس الأمن في قراره ١٨٦١ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير أن أطلعته في تقاريري المقبلة على إعداد خطة عمل استراتيجية تتضمن جداول زمنية إرشادية لقياس ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ النقاط المرجعية لتخفيض قوام البعثة، بما في ذلك العودة الطوعية لمجموعة ضخمة من المشردين داخليا وإعادة توطينهم في ظل ظروف آمنة ومستدامة؛ وتجريد مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا من السلاح؛ وتحسين قدرة السلطات التشادية في شرق تشاد على توفير الأمن اللازم للاجئين والمشردين داخليا والمدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، مع كفالة احترام حقوق الإنسان. وقد شرعت البعثة والأمانة العامة في إعداد تلك الخطة، بالتشاور مع الشركاء ذوي الصلة. وأعترم تقديم الخطوط العريضة لخطة العمل الاستراتيجية في تقريرتي المقبل إلى المجلس، مع تضمينه في جملة أمور نتائج وتوصيات التقييم الشامل المقبل للمفرزة.

٦١ - وتظل الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور مترابطة بشكل وثيق مع الحالة الأمنية والإنسانية في شرق تشاد، حيث يؤجج عدم الاستقرار في هذا الجانب جذوة عدم الاستقرار في الجانب الآخر. ومن الأهمية بمكان أن يستمر تحسن العلاقات بين حكومتي تشاد والسودان. ويقتضي تحسن الحالة في دارفور وشرق تشاد أيضا أن تشرع كل من تشاد والسودان في تسوية بعض من مشاكلهما ومظالمهما الداخلية التي طال أمدها، والتي توفر مصادر دعم مهمة تغذي جماعات المتمردين في كل من البلدين.

٦٢ - وفيما يتعلق بتشاد، يظل القلق يساورني إزاء الطريق المسدود الذي وصل إليه تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بين الحكومة والمعارضة السياسية فيما يتصل بقانون الانتخابات. وفي هذا الصدد، أحث كلا الجانبين على ألا يألوا جهدا للتغلب على خلافاتهما والتوصل إلى ترتيب مقبول من الطرفين ليتسنى دفع عجلة العملية إلى الأمام. وفي الوقت نفسه، فلن يكون أي عملية مصالحة قادرة على الاستمرار، من المهم إشراك جميع أطراف المعارضة السياسية والمسلحة وإدماجها. وأناشد الأطراف كافة استكشاف جميع سبل المصالحة، لما فيه منفعة السكان، ولا سيما في شرق تشاد. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد أنني على استعداد لاستخدام مساعي الحميدة، متى طلب إلي جميع الأطراف ذلك، لتيسير عملية المصالحة هذه.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت العلاقات بين حكومتي تشاد والسودان مبعث قلق بوجه خاص. فعقب استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، من الحيوي أن تمضي عملية دأكار قدما، وأن يجتمع فريق الاتصال في أقرب وقت ممكن. وأود أن أشدد على أن حكومتي تشاد والسودان قد وقعتا عددا من

الاتفاقات في الماضي، تحت رعاية شتى الهيئات، في سبيل الحد من دعم المتمردين المسلحين الأجانب وأنشطتهم في أراضي كل منهما. وأهيب بالحكومتين الوفاء بالتزاماتهما السابقة، وممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بأنشطتهما العسكرية وخطاهما السياسي. وأود أيضا أن أشير إلى حرمة الحدود الدولية، وأن أشدد على أن أي تحرك عبر الحدود للقوات المسلحة التابعة لأي من البلدين من شأنه أن يوجب التوترات في منطقة متقلبة بالفعل ويزيد من تفاقم المحنة الإنسانية القائمة.

٦٤ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري للعمل الذي يقوم به ممثلي الخاص ورئيس البعثة، فيكتور أنجيلو، وكذلك لجميع الرجال والنساء في البعثة لعملهم ومساهماتهم المتواصلين في خدمة السلام والأمن في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

مرفق

قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

البلد	ضباط الاتصال العسكريين	ضباط الأركان العسكريين	الأفراد العسكريون		الشرطة المدينة
			عدد القوات	المجموع	
الاتحاد الروسي	صفر	١	٩٨	٩٩	صفر
الأردن	١	صفر	صفر	١	٨
أسيانيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
إكوادور	٢	صفر	صفر	٢	صفر
ألبانيا	صفر	صفر	٦٣	٦٣	صفر
أوغندا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
أيرلندا	صفر	١٢	٣٩٣	٤٠٥	صفر
باكستان	٢	١	صفر	٣	صفر
البرازيل	٣	صفر	صفر	٣	صفر
البرتغال	١	صفر	صفر	١	٤
بنغلاديش	٢	٢	صفر	٤	صفر
بنن	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٧
بورкина فاسو	صفر	صفر	صفر	صفر	١٧
بوروندي	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠
بولندا	١	٢	٣١٣	٣١٦	صفر
بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	١	صفر	صفر	١	صفر
توغو	صفر	٧	١٩٨	٢٠٥	٨
تونس	١	صفر	صفر	١	صفر
الجمهورية العربية الليبية	صفر	صفر	صفر	صفر	٣
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية	صفر	١٣	صفر	١٣	صفر
جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية	٢	١٧	صفر	١٩	صفر
رواندا	١	صفر	صفر	١	١٠
زامبيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
السنغال	٣	١١	صفر	١٤	١٨
السويد	صفر	٢	صفر	٢	٢
غابون	١	صفر	صفر	١	صفر

العنصر	الأفراد العسكريون				الشرطة المدنية
	ضباط الاتصال العسكريين	ضباط الأركان العسكريين	عدد القوات	المجموع	
غامبيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
غانا	٤	١٤	٧٠	٨٨	صفر
غينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٣
فرنسا	صفر	١٣	٨٠٤	٨١٧	١٨
فنلندا	صفر	٢	٦٣	٦٥	صفر
قيرغيزستان	٣	صفر	صفر	٣	صفر
الكامبيرون	صفر	١	صفر	١	١٠
كرواتيا	صفر	٢	١٥	١٧	صفر
كوت ديفوار	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٨
كينيا	صفر	٢	صفر	٢	صفر
مالي	٢	صفر	صفر	٢	٥
مدغشقر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٨
مصر	٢	١	صفر	٣	١٣
ملاوي	صفر	٧	صفر	٧	صفر
ناميبيا	صفر	٥	صفر	٥	صفر
النرويج	صفر	٣	٤٥	٤٨	صفر
النمسا	صفر	٤	١٠٨	١١٢	صفر
النيجر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٢
نيجيريا	٣	٩	صفر	١٢	صفر
الولايات المتحدة الأمريكية	صفر	٢	صفر	٢	صفر
اليمن	٣	صفر	صفر	٣	١٧
المجموع	٤٦	١٣٣	٢ ١٧٠	٢ ٣٤٩	٢٤١

